دمج المعوّق جسديًا في المدرسة العاديّة

(الجنوب اللبناني أنموذجًا)

سامية حيدر صالح*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دمج المعوّق في المدرسة العادية، ومحاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة على مستوى الوطن ككل، والجنوب اللبناني خاصة. وتسليط الضوء على حجم المشكلة المتعلقة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام، والمعوقين جسديًا بشكل خاص.

– مقدمة

كرامة الإنسان وإحساسه بالعدالة وطلبه للمساواة هو شعور فطري يترافق معه منذ الولادة مهما كان عرقه أو جنسه أو ثروته أو ثقافته. من هنا أتت كونية حقوق الإنسان التي وجدت لتكريس كل هذه الحقوق المتلازمة والمتكاملة لمفهوم إنسانية الإنسان.

ومن بعد، أتت الشرعة العالمية لحقوق الإنسان لتؤكد كونية هذه الحقوق، وتبلورها في نصوص عالمية لاقت شبه إجماع دولي.

إن لقضية التشريع أهمية عظيمة، إذ تعدّ المعاهدات والمواثيق والتشريعات حاجات أساسية عامة لكل طفل، وهي من أهم الطرق التي يمكن أن تقلل من تأثير الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق المعوّقين، وتحدّ من فكرة دمجهم في المدارس والحياة العامة مع غيرهم جنبًا إلى جنب وفي تأهيلهم وتشغيلهم بشكل خاص، خاصة أن هناك بعض فئات من الأطفال تكون لهم بسبب سمات وظروف خاصة، أو نواحي قوة أو قصور ذات جذور وراثية، أو عوامل بيئية، تكون لهم احتياجات خاصة تتطلب إشباعًا أو رعاية إضافية حتى تستكمل نموًا وتكيّفًا. هذه الفئات من الأطفال أدرجت تحت عنوان: "الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، أو المعوّقون"[1].

إن هذا الموضوع يشكل قضية من القضايا التربوية البارزة التي بدأت تعطي الأولوية في خطط الدول بأسرها انطلاقًا من ضرورة جعل التربية في خدمة الإنسان وحقوقه.

لقد تعددت الآراء ووجهات النظر بشأن موضوع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام، فهناك من يناصره، وهناك من ينتقده. وفي الآونة الأخيرة بدأ أسلوب الدمج يحظى باهتمام وقبول الكثيرين من رواد التربية عالميًا وعربيًا.

فقد بادر خبراء كثر في المجتمع العالمي إلى تفعيل دور المدارس العادية انطلاقًا من مبدأ المساواة، معتبرين أن المدرسة هي المكان التربوي الطبيعي الذي يمكن أن ينشأ فيه جميع الطلاب ودمجهم للقضاء على المشكلات النفسية التي يمكن أن تظهر في المستقبل نتيجة عزلهم.

إن مسألة الدمج إذًا، هي مشكلة قائمة بقوة، وحاضرة بعنف، ومثيرة للتساؤلات

والاختلافات في المجتمع العالمي بشكل عام واللبناني على وجه الخصوص. وهناك ظواهر عدة في لبنان أثارت انتباهي وهي تحتاج إلى دراسات منها:

– المعوّق وواقعه الراهن المؤلم من النواحي التربوية والانسانية.

– ازدياد عدد المعوّقين بفعل الحرب خصوصًا.

– القصور في حل مشكلة الإعاقة أو التقصير في معالجتها، إذ يلاحظ أنه لا توجد مؤسسات رسمية تهتم بهذا الموضوع الاهتمام الكافي، وأن الدولة لا تشرف على المؤسسات الخاصة.

الثغرات والنواقص التي تعترض معالجة هذه المشكلة منها:

– العجز عن استيعاب أعداد كبيرة من المعوقين على أنواعهم ومستوياتهم في المدارس.

– الحاجة إلى الاختصاصات القادرة على معالجة كل معوّق بصورة شاملة وكاملة بالمقاربتين الإنسانية والتقنية على السواء بالنظر إلى أعدادهم وتنوعهم.

– الحاجة إلى الدراسة النظرية والتطبيقات العملية التي تشمل جملة النواحي النفسية والتربوية والصحية وغيرها، ما يجعل المعوّق قادرًا على العطاء وفق وضعه، وما يجعله يشعر بكيانه وحضوره في المجتمع، وبقدرته على أن يعطي، كما يعطي غيره، ليزول شعوره بالإحباط والقصور، فيساعده المجتمع، ككل إنسان، على التدرّب والتربية والإنتاج وعلى الحياة عمومًا.

– فرضيات البحث:

بناءً على ما ذكر آنفًا، فإن البحث يفترض جملة أمور منها:

إن الدمج قد يؤمن للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة عدة أمور ايجابية على أنفسهم تربويًا واجتماعيًا منها:

– الشعور بالانتماء الطبيعي إلى مجتمعهم، وإعطاؤهم فرصة تعلم مهارات الحياة المعتادة، وتكيفهم من تأليف صداقات مع الأطفال غير المعوّقين بالإضافة إلى تمكينهم من التصرف في المستقبل.

– إن الدمج قد يؤمن لدى الأطفال غير المعوّقين فهمًا واعيًا للفروقات الفردية وتقديرها، وبالتالي الإحساس باحتياجات الآخرين واحترامهم وإمكانية تعزيز صداقات خاصة معهم.

– إن الدمج يتطلب وعيًا خاصًا من الجهاز العامل، إدارة وعمالًا ومعلمين كافة وبالتالي لا بد من وجود توجيه خاص ومباشر إلى أفراد هذا الجهاز.

– إن الدمج سيشكل تحديًا مباشرًا لمتعهدي المؤسسات العاملة في إطار الرعاية والاهتمام بالمعوّقين، مما سيفقدهم حصرية العناية المؤطرة وما ينتج عن ذلك من تبعات ستشهد صراعًا حادًا حفاظًا على المصالح والمصالح فقط.

– أهمية الدراسة وأهدافها:

من هنا تكمن أهمية البحث بمفهوم الدمج وتشعباته لكون دمج المعوّقين مع غيرهم عملًا مبنيًا على الإيمان بأن كل الناس سواسية يجب أن يقدروا ويحترموا.

إن أهمية معالجة هذا البحث تكمن في المساهمة في إيجاد السبل الكافية والمناسبة الآيلة إلى تذليل عقبات دمج الأطفال المعوّقين في المدارس العادية مع أقرانهم من الأطفال غير المعوّقين، وذلك بالتدليل إلى أهمية وجود مناهج مرنة، وتدريب خاص للجهاز العامل، وخدمات خاصة في البناء المدرسي والأنشطة عمومًا، والأساليب الدمجية خصوصًا.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على حجم المشكلة المتعلقة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام، والمعوّقين جسديًا بشكل خاص.

التركيز على تشعبات المشكلة في التشريعات الخاصة بموضوع الإعاقة، وفي النظام التعليمي، وفي الافتقار إلى التدريب الأساسي بسبب غياب المرجعية والتخطيط.

وضع تصوّر لبرنامج التربية المختصة بما يحقق دليلًا عمليًا لإمكانية نجاح عملية دمج المعوّقين جسديًا في المدرسة العامة، بما ينهض، فعلًا وبالعمق، بالقطاع التربوي في لبنان، ويعود بالفائدة على المجتمع.

- **المنهج المعتمد:**

أما المنهج فهو المعتمد في أبحاث العلوم الإنسانية جميعها، وهو منهج تفهمّي استيعابي يفيد من منهجيات العلوم الأخرى، وله تقنيات تخصه، من هذه التقنيات الوصف والتحليل لأنه الأقرب إلى طبيعة الموضوع. فلوصف الواقع أيضًا تقنيًا الاستبانة ودراسة الحالة التي تساعد على تقرير الواقع الذي ندرسه.

- **تعريف الإعاقة وأنواعها وتطوّر النظرة المجتمعية إلى المعوّقين:**

أولًا: تعريف الإعاقة:

1- الإعاقة لغة: يقال عاق وعوّق وأعاق إعاقة عن كذا[2].

2- الإعاقة اصطلاحًا: أعطيت الإعاقة تعاريف عدة منها ما جاء في المراجع المهمة في هذا الشأن منها:

- مؤتمر التأهيل الدولي: الإعاقة هي حالة تحدّ من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر من العناصر الأساسية لحياتنا اليومية[3].

- منظمة الصحة العالمية: يشير التعريف الذي تبنته الأمم المتحدة في برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين إلى أن التعوق هو "ضرر يمسّ فردًا معينًا، وينتج عن اعتلال أو عجز يحد من تأدية دور طبيعي"[4].

- أما لبنان، فقد حدّد الإعاقة وفقًا للمادة الأولى من قانون 73/11 (رعاية المعوّقين) الصادر في 31 كانون الثاني 1973 كالآتي: "المعاق هو كل شخص تكون إمكانياته لاكتساب وحفظ عمل منخفضة فعليًا بسبب عجز أو نقص في مؤهلاته الجسدية أو العقلية"[5].

ثانيًا: أنواع الإعاقات:

إن الإعاقات لا حدّ لها ولا حصر، إذا أخذت كلمة معوّق بمعناها العام، لكن لفظة معوّق أخذت تطلق في الجزء الثاني من هذا القرن عالميًا وفي لبنان على من لديهم الإعاقات التالية:

- الإعاقة الجسدية عن الحركة أو عن استعمال الأطراف الأربعة كلها أو جزء منها لفقدان أو لشللها. ويسمون اختصارًا المعوّقين جسديًا أو المعوّقين حركيًا (وهو موضوع دراستنا).

ثالثًا: تطوّر النظرة المجتمعية إلى المعوقين

1- تطوّر مفهوم الإعاقة في المجتمعات: شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحوّلًا في تأهيل المعوّق في بيئته[6]. وكانت المنطلق الرئيس لنظرية دمج المعوّق في بيئته وتحوّل النظرة المهيمنة المجتمعية من تناول قضية الإعاقة كأنها مسألة طبية إلى اعتبارها قضية مجتمعية يكمن حلها في تغيير النظرة الاجتماعية حول الإعاقة.

وظهر أول تجسيد عملي لهذه النظرية عندما أنشأت مجموعة من المعوقين في جامعة بركلي (Berkeley) في كاليفورنيا مركزًا سموّه "مركز العيش باستقلالية". وكان المعوقون أنفسهم، إلى حد بعيد يديرونه.

وهكذا، فإنّ النظرة إلى المعوقين قد تغيرت بعض الشيء أو في سبيلها للتغيّر تغيّرًا واضحًا. لإتاحة الفرص أمامهم لإثبات قدراتهم والكشف عن مواهبهم وطاقاتهم للمشاركة الإيجابية في حياة مجتمعاتها.

- **حقوق المعوّقين:**

لقد صدرت المواثيق الدولية والتشريعات والإعلانات من أجل تأمين حقوق المعوّقين، وضرورة الاهتمام بهم، وتوفير الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية لهم كغيرهم من المواطنين، إيمانًا من العاملين في هذا المجال وأصحاب القرار بحقوق الإنسان وقيمة الفرد وتقديرًا لكرامته، وتعبيرًا عن مسؤولية المجتمع نحو أعضائه، كما جاء في إعلانات ومؤتمرات عالمية وعربية ومنها:

- **مؤتمرات عالمية:**

1- الأمم المتحدة: أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1975 ما أسمته "إعلان الأمم المتحدة في شأن حقوق المعوقين"[7].

2- برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين في عام 1982، وهذا البرنامج عبارة عن استراتيجية عالمية للوقاية من الإعاقة.

3- مؤتمر العيش باستقلالية 1992: هذا المؤتمر يعدّ نقلة نوعية في تاريخ الإعاقة. إنّه مؤتمر عالمية يضمّ معوّقين ممثلين لأكثر من 90 دولة تجاوز عددهم 3000 تجمعوا في مدينة فانكوفر في كندا ما بين 22 و26 نيسان من عام 1992 لحضور أول مؤتمر عالمي من هذا النوع، أطلق عليه "العيش باستقلالية" نظمته مجموعة من الهيئات الدولية.

4- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993، عقد في النمسا وحضره مئة وتسع وثمانون دولة.

5- إعلان نيودلهي حول حقوق المعوّقين عقليًا وأسرهم وحاجتهم 1994.

- **مؤتمرات عربية:**

1- مؤتمر الكويت الإقليمي للمعوّقين 1981: شاركت في أعمال المؤتمر وفود من الدول العربية المختلفة، وممثلون عن عدد من المنظمات العربية الاقليمية وبعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم

المتحدة. وصدر عن المؤتمرات نتائج وتوصيات منها:

– الإعلان العربي للعمل مع المعوّقين: أقرّ فيه وثيقة الإعلان العربي للعمل مع المعوقين، وما تضمنّه من مبادئ وأسس تمثل المنطلقات الاجتماعية والإنسانية في النظرة والفهم العلمي لمواجهة مشكلات التعوّق والمعوقين.

– ميثاق الثمانينات للمعوقين: الذي يمثل أولويات العمل الدولية لعقد الثمانينات ومجموعة المبادئ والأهداف العامة[8].

2– مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوّقين في منطقة غربي آسيا: أقامته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا بالاشتراك مع المنظمات المعنية بالعوق، عقد في عمّان في تشرين الثاني 1989.

3– حدث للاحتفال بانتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوقين (1983–1992) في منطقة الاسكوا.

وهكذا فإن قضية الاعاقة هي قديمة عرفتها كل المجتمعات منذ نشوء البشرية، وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ، وصدرت إعلانات وتشريعات مختلفة من أجل تأمين حقوق المعوّقين كما مرّ سابقًا.

– **الدمج وبرامج خدمات التأهيل في المجتمع والسكن المستقل**

ركّز البحث في موضوع دمج المعوقين في المجتمع والأدوات التي تحقق هذا الاندماج، للحديث عن الدمج في المدارس العادية كمفهوم وأنواع وأهداف ومراحل وإيجابيات وسلبيات وتخطيط وغيرها.

أولًا: مفهوم الاندماج الاجتماعي:

يقصد بإدماج المعوّقين في المجتمع إكسابهم مهارات تساعدهم على التكيف مع بيئتهم بأكبر قدر ممكن من السهولة. والتوافق الاجتماعي يتمثل في تكييف أو إعادة تكييف المعوّق في المجتمع. وهذا التوافق لا يتم إلا بتأهيل المعوّقين طبيًّا وتربويًّا ومهنيًّا، بغية تحضيرهم لسوق العمل واستصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من إجراءات تؤمن تنوير الرأي العام إزاءهم. ويركّز مفهوم الدمج الاجتماعي للمعوق على مفهومي المشاركة، والمساواة وتكافؤ الفرص.

1– الأدوات والوسائل التي تحقق الاندماج الاجتماعي:

إن عملية الدمج هي العملية الكفيلة بتحويل نظرة المجتمع إلى المعوّق، ومن أهم الأدوات والوسائل التي تحقق هذا الهدف هي:

– النظام التعليمي الذي يمكّن من قبول المعوّق اجتماعيًّا.

– الأنشطة الرياضية والثقافية من بين الأدوات التي تمكّن المعوّق من المشاركة في المجتمع.

– الأداة الثالثة المهمة التي تحقق الدمج الاجتماعي وقبول المجتمع للمعوّق هي وسائل الاعلام.

– دور المنظمات الممثلة للمعوّقين. والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ثانيًا: الدمج في المدارس العادية:

دمج المعوّقين في المدارس العادية – عنوان البحث– وهو لإتاحة الفرص للأطفال

المعوّقين للانخراط في نظام التعليم الخاص كإجراء لتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، ويهدف إلى الدمج بشكل عام إلى مواجهة الاحتياجات التربوية الخاصة للطفل والمعوّق ضمن إطار المدرسة العادية.

وينظر إلى برنامج الدمج على أنه من أهم الوسائل وأنسبها لتقديم الخدمة لأكبر عدد ممكن من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تسمح لهم الظروف للانخراط في مدارس التربية لأمور تتعلق بالبعد المكاني والمواصلات والجوانب المادية الاقتصادية[9].

1– أهداف الدمج وغاياته منها:

– إتاحة الفرص لجميع الأطفال المعوّقين للتعليم المتكافئ والمتساوي مع غيرهم من الأطفال تمهيدًا للانخراط في الحياة العادية.

– خدمة الأطفال المعوّقين في بيئتهم المحلية والتخفيف من صعوبة انتقالهم إلى مؤسسات ومراكز بعيدة عن بيتهم.

– من غايات الدمج استيعاب أكبر نسبة من الأطفال المعوّقين الذين لا تتوافر لديهم فرص للتعليم.

2– أنواع الدمج:

– الدمج المكاني وهو اشتراك مؤسسة التربية الخاصة مع مدارس التربية العامة بالبناء المدرسي.

– الدمج التعليمي: إشراك الطلاب المعوّقين مع الطلاب غير المعوّقين في مدرسة واحدة تشرف عليها نفس الهيئة التعليمية وضمن البرنامج المدرسي مع وجود اختلاف في المناهج المعتمدة في بعض الأحيان. كما يتضمن البرنامج التعليمي صفًا عاديًّا وصفًا خاصًا وغرفة مصادر.

3– إيجابيات الدمج:

تقلل عملية الدمج الفوارق وتعطي فرصة للطفل المعوّق ضمن البيئة التعليمية والانفعالية والسلوكية. كما يساعد فئات الأطفال غير المعوّقين، على التعرّف عن قرب، والذي يتيح لهم تقدير أفضل وأكثر موضوعية وواقعية لطبيعة مشكلاتهم واحتياجاتهم وكيفية مساعدتهم، ويساعد في تخفيض الكلفة الاقتصادية المترتبة على خدمات التربية الخاصة في المؤسسات.

4– سلبيات الدمج:

يعمل الدمج على زيادة الهوّة بين الأطفال المعوّقين وطلاب المدرسة خصوصًا إذا اعتبر التحصيل التعليمي الأكاديمي معيارًا للنجاح. وقد يؤدي إلى زيادة عزلة الطفل المعوّق عن المجتمع المدرسي خصوصًا عند تطبيق فكرة الصفوف الخاصة أو غرفة المصادر دون برنامج مدروس، كما وقد يساهم إلى تدعيم فكرة الفشل عند المعوّقين، وبالتالي التأثير على مستوى دافعيتهم نحو التعلم خاصة ان كانت متطلبات المدرسة تفوق قدراتهم.

5– شروط الدمج:

يحتاج الدمج إلى توفير بعض الشروط:

– الاختيار السليم والمناسب للمدرسة.

– تدريب وتثقيف المعلمين بشكل يناسب مع أهداف البرنامج ويحقق التقبل المطلوب لفكرة الدمج.

– الاختيار السليم والمناسب لمجموعة الأطفال المراد دمجهم.

– إشراك أولياء الأمور في التخطيط للبرنامج بكافة مراحله.

– تهيئة طلاب المدارس العامة للبرنامج وتعريفهم بخصائص الأطفال المنوي إدماجهم.

ثالثًا: برامج خدمات التأهيل في المجتمع والسكن المستقل:

1– برامج خدمات التأهيل المجتمع:

إنّ الهدف الأساسي للتأهيل في المجتمع هو تأكيد استطاعة الأشخاص المعوّقين تطوير قدراتهم الجسدية والعقلية، وحقهم في الحصول على الخدمات المنظمة والفرص والوصول إلى الدمج الاجتماعي في مجموعاتهم المحلية ومجتمعاتهم[10]. أما العناصر الأساسية لهذا التأهيل، فهي:

– التأهيل في المجتمع هو استراتيجية للتطوير ضمن المجموعة عن طريق التأهيل وتكافؤ الفرص.

– التأهيل في المجتمع المحلي اتجاه تكاملي مع التأهيل المؤسساتي المتخصص، ويهدف إلى تطوير إجراءات العمل مع الأشخاص المعوّقين في بيئاتهم، ويقوم على التعاون المحلي والاقليمي والدولي[11].

2– السكن المستقل:

إنّ المدخل الأساسي لبرامج العيش باستقلالية كبرامج خدمات التأهيل في المجتمع، ينطلق من حقيقة أساسية وهي أن الفرد المعوق له من الإمكانات والقدرات الظاهرة والكامنة ما يفوق في كثير من الأحيان تلك المحددات التي تتسم بالدونية والعجز، مقارنة مع غير المعوّقين. من هنا ضرورة اعتماد السبل والأساليب التي تخفف العبء عن مراكز العيش باستقلالية من خلال بنى سياسة وطنية تأخذ في الاعتبار حاجات كل السكان، مما يستدعي تأهيل المرافق العامة ووسائل النقل العام[12].

يشار إلى أن برامج خدمات التأهيل في المجتمع نفّذت في مناطق عديدة في لبنان

– حدود الدراسة الجغرافية – التي تمثلت بدراسة وضع المؤسسات في الجنوب اللبناني.

– واقع الإعاقة في لبنان:

إن الحرب في لبنان، التي نتج عنها الكثير من المآسي، أدّت إلى تزايد أعداد المعوّقين. إن قضية الإعاقة هي من أهم مخلفات الحرب وإفرازاتها. فإلى جانب المعوّقين الذين تعود إعاقتهم إلى أسباب صحيّة وحوادث عمل أو غير ذلك من الأمور، تسببت الحرب بوجود عدد كبير منهم. تميّز اتجاه الإعاقة أثناء الحرب بتزايد عدد الإصابات الجسدية ولا سيما تلك التي سببتها الألغام التي زرعها العدو الإسرائيلي قبل انسحابه من لبنان. ولا ننسى العدوان الأخير الذي أدّى إلى نتائج مدمرة على مستويات البنية التحتية كافة وعلى مقومات التركيب الاجتماعي.

لذا كان الغرض من هذه الدراسة التعرّف على المعوّقين في لبنان بهدف تقديم خدمات لهم في مجالات الإعداد والعلاج والتأهيل.

ارتكزت الدراسة على معطيات دراسة إحصاء القوى العاملة التي تمّت سنة 1970 وشملت تقديريًّا 65% من عدد المعوقين من سن الولادة حتى 65 سنة.

بينت نتائج الدراسة الميدانية لإحصاء وتصنيف المعوقين أن عددهم بسبب

الأحداث اللبنانية هو 3000 معوّق من كل الفئات لا سيّما المعوّقين جسديًّا. وقد أتت على تقدير نسبة المعوّقين في لبنان بـ1،08% (من الولادة حتى 65 سنة) بالنسبة إلى عدد السكان والمقدّر عددهم بـ2،850،392 عام 1982. كما قدّر عدد المعوّقين من كل الفئات 43896 معوّقًا بنسبة 1،54% من عدد السكان (فضلًا عن المعوّقين الذين تجاوزوا سنّ 65 والمصابين ببعض الأمراض المزمنة) في العام ذاته.

وأظهر توزّع المعوّقين جغرافيًا من خلال الاستمارات التي تمّ فرزها على الحاسب الالكتروني، وعددها 18321 معوّقًا جسديًّا و5940 معوّقًا عقليًا.

أولًا: المؤسسات المختصة بالإعاقة في الجنوب اللبناني:

حددّت هذه الدراسة، فضلًا عن الإحاطة بموضوع الإعاقة من الناحية النظرية، دراسة أوضاع مؤسسات الإعاقة في الجنوب اللبناني عام 2005، وقد بلغ عددها 12 مؤسسة. هذه المؤسسات متعددة الاختصاصات: منها مؤسسات مختصة بالإعاقات الحركية، وأخرى بالحسيّة، وأخرى بالعقلية، ومنها مؤسسات تضمّ أكثر من نوع منها. وفي سبيل الوصول إلى دراسة شاملة ودقيقة، نظمت استمارة سمحت بإجراء مسح للخدمات المقدمة في كل مؤسسة.

ثانيًا: استنتاجات خاصة بمؤسسات الإعاقة في الجنوب اللبناني

استنادًا إلى ما ورد في الدراسة الميدانية للمؤسسات المختصة بالإعاقة في الجنوب اللبناني، ونتائج مسح الخدمات المقدّمة للمعوّقين في كل مؤسسة، يمكن القول بالاستنتاجات الآتية:

– مؤسسات الإعاقة في الجنوب اللبناني حديثة العهد، بخاصة تلك المتعلقة بالتخلف العقلي.

– مؤسسات الإعاقة الحسيّة من كفّ بصر وصمم نادرة. ففي الجنوب اللبناني ليس هناك إلا مؤسسة واحدة تعنى بكف البصر، واثنتان تعنيان بالصمم.

– مؤسسات الإعاقة لا تخدم إلا نسبة ضئيلة من المعوّقين.

– توجد مؤسسة واحدة داخلية من مجموع المؤسسات، وهذا يساعد على الاندماج الاجتماعي.

– من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات هي العلاقة مع الأهالي من حيث عدم اهتمامهم بأوضاع أولادهم، وعدم مشاركتهم في الموضوع. لكن كثيرًا من المسؤولين أفادوا أن الوضع تحسّن عما كان عليه في بداية العمل.

– المشكلة المادية من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات.

– الدولة اللبنانية دورها لا يذكر في المؤسسات. فهو مقتصر على تغطية جزء من كلفة بعض المعوّقين عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية.

– هناك برنامج رائد للجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين في مركزها في مجمّع نبيه برّي لتأهيل المعوّقين في الصرفند. فهذه الجمعية تقوم ببرنامج خدمات التأهيل. هدف البرنامج جسديًّا، وهو موضوع دراستنا.

– الجمعية اللبنانية لرعاية المعوّقين وتجربة الدمج

لقد كان من أولى أهداف الجمعية[13] ايجاد الأنظمة والسبل والتكنولوجيات بإيصال أكبر قدر ممكن من الخدمات إلى المعوقين ضمن مجتمعهم وفي إطار بيئتهم وداخل منازلهم بشكل يؤدي إلى زيادة الوعي المتعلّق بسبل الوقاية ورفع مستوى القدرة على العناية، وبالتالي الاقتناع بجدوى عملية إعادة التأهيل وتأمين نجاح هذه العملية.

من أهداف الجمعية وغاياتها:

– تأهيل المعوّق ضمن بيئته، وفق واقعه وحاجاته وواقع العائلة والمجتمع المحليّ.

– تطوير طاقات العائلة، كونها تشكّل أهم العوامل المؤثرة في إنجاح عملية التأهيل.

– إعداد خطط للتأهيل تتلاءم وواقع المجتمع الاجتماعي والاقتصادي.

– المساعدة على تأمين إيصال أكبر قدر ممكن من المعلومات، ومحاولة استحداث البرامج المتعلقة بالوقاية من الإعاقة والتأهيل ضمن المجتمع المحلّي وتطويرها.

– المساعدة على تأمين الاستفادة القصوى للمعوّق من الخدمات والطاقات والأنظمة والبرامج المتوافرة ضمن إطار المجتمع المحلي من خلال زيادة التواصل والتكامل بين المؤسسات والبيئة المحلية.

– إشراك المجتمع المحلّي في تحمّل مسؤولياته تجاه أبنائه المعوّقين من خلال الاستثمار الأفضل لموارده البشرية والفكرية والاقتصادية المختلفة. ضمن برامج تنمية تعود بالفائدة على كل أبناء هذا المجتمع.

– الحد من نفقات عملية التأهيل بالاستفادة القصوى من طاقات المعوّق والعائلة والبيئة والمجتمع.

ومن ثم ظهر في لبنان مراكز متخصصة بمفهوم العيش بالاستقلالية عن طريق أصحاب العلاقة أنفسهم منذ بداية الثمانينات وقد باشرت العمل في موضوع تأهيل المعوّق في بيئته.

فقد بدأ "مجمع نبيه بري لتأهيل المعوقين" عمله في برامج التدريب على العيش بالاستقلالية في أواخر عام 1999، من خلال برامج عدة هي التوعية لقضية الإعاقة، وتقديم معينات حركية من كراسي وغيرها، والتدريب على الاستقلالية.

– أخيرًا

يمكن القول في ضوء النهضة السريعة الهادفة إلى معالجة مسألة الإعاقة وإجراء البحوث في هذا المجال وانعكاساتها على الصعيدين النظري والتطبيقي. تلك النهضة التي بدأت في العالم في أوائل هذا القرن، واستمرت في هذا القرن الذي سيشهد حكمًا تسارع هذه النهضة تسارعًا تدريجيًّا هائلًا، لا يجوز للبنان أن يبقى مهملًا لهذا القطاع. مع العلم بما أوردناه سابقًا عن بداية تدعو إلى التفاؤل ظهرت عمومًا في السنوات الأخيرة، لكنها بقيت خجولة من النواحي التشريعية والتطبيقية.

مهما يكن من أمر، فإذا كانت لدينا أولويات سياسية واقتصادية وعمرانية واجتماعية وتربوية متنوعة، فلتكن قضية المعوّقين في لبنان واحدة من هذه الأولويات أو أولاها.

الهوامش

*** تُعدّ أطروحة دكتوراه في التربية – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية**

[1] ESCAP. **Hand book**. Disability.P10.

[2] لويس اليسوعي، المنجد، ص: 538

[3] أسعد يونس، تعليم المعاقين والمتخلفين، مؤتمر لبنان التربوي، ص: 269

[4] الاسكوا، ورقة أساسية، ص: 3

قانون رقم 73/11، أصداء المعاقين، 7/28.[5]

[6] ما يسمى بالانكليزية:

Based Rehabilitation Services (C13RS)

[7] إعلان الأمم المتحدة حول حقوق المعاقين، أصداء المعاقين، صفر/ 13 و7/7، و41/11، صادق الوزني، قضية التشريعات الخاصة بالمعوقين.

[8] وليد هلال، التشريعات الخاص، ص: 12

[9] خالد الحارثي، مفاهيم دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، ص:1

[10] عزيز داود، فلسفة التأهيل في المجتمع المحلي، ص 1، 4، اللجنة الخاصة ببرامج خدمات التأهيل في المجتمع، التأهيل في المجتمع، أصداء المعاقين.

[11] الإسكوا، التقرير الختامي، ص 43.

[12] باسم حمدان، برامج العيش باستقلالية، المؤتمر الثاني، ص 90، 91.

[13] هي جمعية أهلية غير حكومية، ذات منفعة عامة. أسستها السيدة رندة عاصي بري عام 1984، حائزة على صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها.

***

مصادر ومراجع:

– الجمهورية اللبنانية– تنظيم وزارة الشؤون الاحتماعية، الجريدة الرسمية، 134، ملحق خاص للعدد 42، 20 تشرين أول 1994.

– الحسيني، هاشم، المعوّقون في لبنان: تقرير ميداني، تقرير مقدم في مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا، عمّان، الأمم المتحدة، 20 –28 تشرين الثاني.

– داود، عزيز عبد المجيد، فلسفة التأهيل في المجتمع المحلّي: المفهوم مبادئ وتطبيقات، ورقة عمل مقدمة إلى منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بيروت، 1990.

– شرف الدين، موسى، شويري نديم، المعاق والأسرة، مقابلة أجرتها نعمت قاروط شاتيلا في برنامج الصحة والحياة، بيروت، تلفزيون لبنان، 8 كانون اول، 1994.

– شريم، زينب محمد، دراسة ميدانية إحصائية لجميع أنواع الإعاقات في منطقة النبطية، بحث دبلوم دراسات عليا في علم النفس، بيروت، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993–1994.

– المؤتمر الأول حول واقع الاعاقة في منطقة النبطية نظمته جمعية رعاية المعاق الخيرية، النبطية، سنتر مروة، 22 أيار 1993.

– كبارة، نواف، التطلعات المستقبلة لرعاية المعوقين بالجمهورية اللبنانية، ونحو مستقبل أفضل للمعوقين، مؤتمر اتحاد هيئات الفئات الخاصة والمعوقين في جمهورية مصر العربية، 1994، القاهرة.

– كبارة، نواف، مكارم، عامر، – يوم المعوّق العالمي، مقابلة أجرتها ماجدة الشعار ويمنى شري في برنامج عالم الصباح، بيروت، تلفزيون المستقبل، 2 ك1 1996.

– كنعان، نعمت، دور الدولة في خدمة المعوقين في لبنان، – محاضرة حزيران، 1994.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تطويع ونقل التكنولوجيات الجديدة المصممة للمعوقين في منطقة الاسكوا، دراسة مقدمة في مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا، عمان، تشرين 2، 1989.

– التقرير الختامي – تقرير بمناسبة الاحتفال بانتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوقين (1983–1992) عمّان، أكتوبر 1992.

– مصلحة الإنعاش الاجتماعي وغيرها، دراسة إحصاء وتصنيف المعاقين في لبنان 1980–1981. التقرير النهائي

– مكارم، فريد، 5% من الوظائف للمعوقين، بيان صادر عن مجلس الوزراء بيروت، تلفزيون لبنان (27–3–1996).

– هلال، وليد، التشريعات الخاصة بضمان حقوق المعوقين في منطقة غربي آسيا، ورقة مقدمة بمناسبة الاحتفال بانتهاء عقد الامم المتحدة 1992– عمّان.

– وزارة الشؤون الاجتماعية، دليل الخدمات، المؤمنة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالأشخاص المعوقين. بيروت وزارة الشؤون الاجتماعية. 1998.

– الوزني، صادق، قضية التشريعات الخاصة بالمعوقين.

– اليسوعي، لويس معلوف، المنجد، في اللغة والأدب والعلوم، ط 18، بيروت المطبعة الكاثوليكية، 1965.

– يونسيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الأطفال أولا: الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل، عمّان: المؤسسة الصحفية الاردنية، الرأي، 1990

– Handbook on Community Awareness Programmes Concerning Disability, New York, United Nations, 1989.

– Wechsler (D) – Manual for Wisc– R. New York: psychological Corpration.1974.

***